

دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا للفترة (2000 - 2023)

أ. محمد سالم أبوصاع أ. صالح عبد السلام درز أ. عياد محمد التركي
ayad.alturky@gmail.com Salh.drz@gmail.com mbc1821988@gmail.com

أعضاء هيئة تدريس قسم الاقتصاد / كلية الاقتصاد - جامعة مصراته - ليبيا

مستخلص:

هدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا للفترة (2000-2023) ولغرض تحقيق هدف البحث تم اتباع المنهج التحليلي الكمي باستخدام الأسلوب القياسي في تقدير العلاقة بين عرض النقود والتضخم، وقد بينت نتائج التقدير أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سلاسل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، الاختلالات التي تحدث في النموذج بالأجل القصير تحتاج لسنة وستة عشر أسبوعاً لرجوع التوازن من جديد، وأن التضخم الحالي يتأثر بشكل طردي بعرض النقود الحالي بالمفهوم الضيق وبالتضخم الحاصل في الفترة السابقة في الفترة القصيرة، وأنه عندما ينمو عرض النقود بمعدل 1% يزداد التضخم بمقدار 0.17، في الأجل الطويل عندما ينمو عرض النقود بمعدل 1% يزداد التضخم بمقدار 0.0488، عندما يزداد عرض النقود سيؤدي ذلك لزيادة التضخم بمعدل متناقص وأن هناك علاقة بالاتجاه واحد فقط من عرض النقود بالمفهوم الضيق إلي معدل التضخم، كما أن نتائج البحث تتوافق مع فرضية فريدمان وهي أن التضخم هو نتيجة لزيادات عرض النقود.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، التضخم، العلاقة الاقتصادية، التكامل المشترك، ليبيا.

A Study of the Relationship between Money Supply and Inflation in Libya for the Period (2000-2023).

Mohamed Salem Abu Saa
mbc1821988@gmail.com

Saleh Abdel Salam Drz
Salh.drz@gmail.com

Ayad Mohamed Al-Turky
ayad.alturky@gmail.com

Faculty Members, Department of Economics, Faculty of Economics –
Misrata University - Libya

Abstract:

The aim of this research is to study the relationship between money supply and inflation in Libya for the period (2000-2023). To achieve this goal, a quantitative analytical approach was adopted using standard methods to estimate the relationship between money supply and inflation. The estimation results indicated that there is a cointegration relationship among the variables at a significance level of 5%. Thus, there is a long-term equilibrium relationship between the variables under study. Short-term imbalances in the model require one year and sixteen weeks to return to equilibrium. Current inflation is positively affected by the current narrow money supply and by inflation from previous periods in the short term. Specifically, when the money supply increases by 1%, inflation rises by 0.17. In the long term, a 1% increase in the money supply results in an inflation increase of 0.0488. An increase in the money supply leads to a diminishing rate of inflation, and there is a one-way relationship from the narrow money supply to the inflation rate. The results of the study align with Friedman's hypothesis, which posits that inflation is a result of increases in the money supply.

Keywords: Money supply, inflation, economic relationship, co-integration, Libya.

❖ مقدمة :

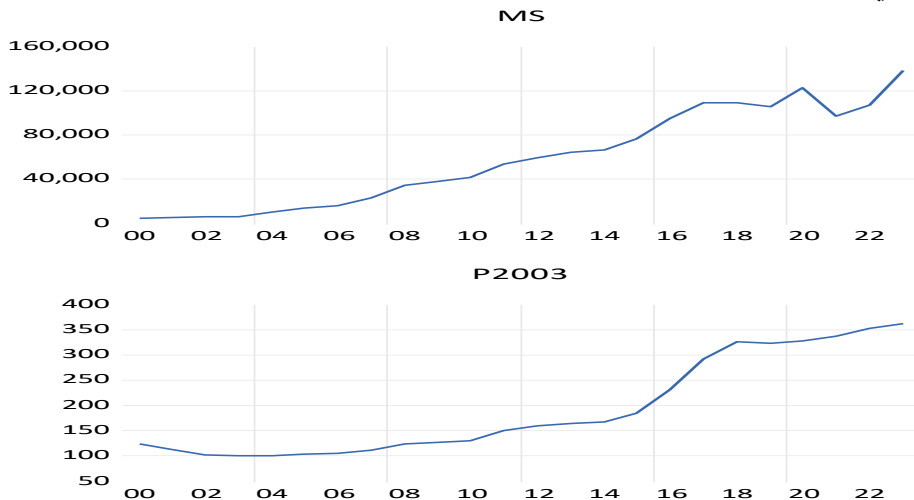
تُعد العلاقة بين عرض النقود والتضخم من القضايا الاقتصادية المحورية التي تؤثر بشكل كبير على استقرار الاقتصاد الوطني. في ليبيا، كغيرها من الدول النامية، تتسم هذه العلاقة بخصوصية نابعة من طبيعة الاقتصاد الريعي المُعتمد بشكل رئيسي على عوائد النفط، تؤدي التغيرات في عرض النقود إلى تأثيرات واضحة على معدلات التضخم، حيث إن زيادة عرض النقود دون وجود نمو حقيقي في الإنتاج والخدمات عادة ما يُترجم إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، مما يتقل كاهل المواطنين ويؤثر على قوتهم الشرائية، ويعد عرض النقود من أدوات السياسة النقدية التي النقدية التي لها دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك لارتباط عرض النقود بعدد من المتغيرات الاقتصادية، مما يعطي لعرض النقود أدور تختلف فيها فعليتها على الاقتصاد.

إن قياس العرض النقدي وتحديد التغير في عرض النقود وما يترتب عليها بشكل مباشرة أو غير مباشرة في التغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الناتج القومي، مستوى العمالة، المستوى العام للأسعار، سعر صرف التي تمثل الأهداف الاقتصادية الكمية، كل ذلك زاد من اهتمام السلطات النقدية بضرورة قياس حجم العروض النقدية في المجتمع وتعديلها بما يتلاءم مع تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلية.

شهد الاقتصاد الليبي تغيرات كبيرة وسريعة خصوصاً خلال آخر عقدين من هذا القرن، كان له تأثير كبير على ارتفاع معدل التضخم فيه، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم حدة هذا التضخم في الاقتصاد الليبي هو زيادة عرض النقود المحلية بشكل غير مدروس، مما أدى إلى صعوبات كثيرة في الحياة الاقتصادية للمواطنين، وعلى ذلك فإن هذه الورقة ستحاول دراسة العلاقة المتلازمة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي من مدخل قياسي.

في السنوات الأخيرة، شهد الاقتصاد الليبي تقلبات ملحوظة نتيجة الأزمات السياسية والاقتصادية، مما انعكس على السياسة النقدية وأدى إلى تغيرات في حجم النقود المتداولة. تراكمت هذه التغيرات مع ارتفاع معدلات التضخم بسبب عوامل متعددة، منها نقص الإنتاج المحلي، الاعتماد الكبير على الاستيراد، والضغط على سعر الصرف، وبالتالي، فإن دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا تُعتبر خطوة أساسية لفهم التحديات الاقتصادية

الراهنة ووضع سياسات تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز النمو الاقتصادي، والشكل التالي رقم (1) يوضح تطور عرض النقود (MS) والتضخم (P2003) خلال فترة الدراسة:



شكل رقم (1) تطور عرض النقود (MS) والتضخم (P2003) خلال فترة الدراسة

إن هذه الدراسة تأتي في إطار التعرف على العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا، وتتناول تحليل كيفية تأثير التغيرات في عرض النقود على التضخم في السياق الليبي، مع التركيز على العوامل المحلية والسياسات المطبقة، بهدف تقديم رؤية شاملة حول سبل تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

❖ المشكلة البحثية:

تعتبر العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا من القضايا الاقتصادية الحيوية التي تستدعي الدراسة والتحليل، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية المتقلبة التي تمر بها البلاد، تكمن مشكلة البحث في فهم كيفية تأثير التغيرات في عرض النقود على مستويات التضخم، حيث يقول ميلتون فيردمان أن التضخم هو دائماً أينما كان ظاهرة نقدية ويفترض إن مصدر التضخم هو معدل عال من عرض النقود وبخفض معدل نمو عرض النقود لمستويات منخفضة يمكن منعه، ويضع صيغة من واقع دراساته الميدانية: في كل الحالات التي تعاني فيها الدولة من تضخم مرتفع يبقى لفترة طويلة من الزمن، فإن معدل نمو عرض النقود يكون أيضاً مرتفعاً، (خليل، 1994، ص 1501، 1502).

مما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل ظاهرة التضخم في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2023) ظاهرة نقدية كما يقول فيردمان ؟
أو هل توجد علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي؟
وما طبيعة هذه العلاقة طويلة أو قصيرة الأجل؟
إن الإجابة هذا التساؤلات سيكون من خلال دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي.

❖ فرضية البحث:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي على الأجلين الطويل والقصير، وتتوافق مع ما جاء في نص فرضية ميلتون فيردمان.

❖ هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في ليبيا للفترة (2000-2023).

❖ أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في التعرف على طبيعة العلاقة بين عرض النقود والتضخم، وكيفية تحقيق التوازن بين عرض النقود والتضخم، وزيادة مستوى النشاط، وبالتالي فإن دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم يساعد على تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة فيما يخص الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.

❖ منهجية البحث:

يقوم البحث على اتباع المنهج التحليلي الكمي باستخدام الأسلوب القياسي في عملية جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، والذي يتضمن استخدام الأساليب والطرق الإحصائية والقياسية في قياس العلاقة بين عرض النقود والتضخم، وذلك باستخدام البرمجيات الإحصائية المتخصصة وتحليل النتائج المتحصل عليها اقتصادياً وإحصائياً مع مناقشة فرضية البحث من خلال النتائج التي سيتم الحصول عليها.

❖ عرض لبعض الدراسات السابقة:

تعد دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود من الموضوعات المحورية في النقدية والاقتصاد الكلي، نظراً لتداعياتها المباشرة على سياسات البنوك المركزية واستقرار الأسعار

والنمو الاقتصادي. تاريخياً، اتخذت النظريات والتجارب القياسية مواقف متباينة: فقد ركزت المدرسة الكلاسيكية والنقدية (monetarists) على الدور الحاسم لعرض النقود في تحديد مستوى الأسعار على المدى الطويل، بينما أكدت تيارات أخرى - كالمدرسة الكينزية ونماذج الاقتصاد الكلي الحديث - على تعقّد العلاقة وتوسّع دور التوقعات، العرض والطلب الحقيقي، والقنوات النقدية الأخرى، مع تطور أدوات القياس والبيانات الزمنية، تباينت النتائج التجريبية بين دراسات ترى ارتباطاً قوياً وإيجابياً بين نمو عرض النقود والتضخم، وأخرى تُظهر أن العلاقة قد تكون ضعيفة أو مؤقتة وتخضع لظروف مؤسسية (مثل فعالية السياسة النقدية)، الهيكل الاقتصادي (انفتاح التجارة، مرونة السوق)، وتكوين البطاقة النقدية (M1 , M2 , مقاييس) أو قياسات أخرى، وتهدف هذه المراجعة إلى تجميع الأدلة النظرية والتجريبية الحديثة والقديمة المتعلقة بآثار التغير في عرض النقود على مستوى التضخم، وفيما يلي عرض موجز لبعض من هذه الدراسات:

ففي دراسة قام بها كل من (الديغه، شادي، 2022) والتي تناولت العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا، وذلك باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)، فقد تم إدراج عدد من المتغيرات الخارجية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP، الحصار الاقتصادي BLO، الوضع الأمني REV ، نسبة الثروة النقدية إلى إجمالي الثروة k ، والتي يُتوقع أن تؤثر على طبيعة العلاقة بين متغيري عرض النقود والتضخم بالاقتصاد الليبي، وقد أفرزت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقد ومعدل التضخم في الأجل الطويل ، بينما أشار اختبار Wald Test إلى وجود سببية ثنائية الاتجاه بالأجل القصير بين القيم المتباطئة لكل متغير والقيم الحالية للمتغير الآخر. وتوصي الدراسة بضرورة انتهاج مصرف ليبيا المركزي سياسة نقدية مرنة تجاه عرض النقود، وتجريد المصارف التجارية من قدرتها على التأثير في ذلك العرض بسن تشريعات تحد من قدرتها على منح الائتمان إلا من خلال مدخرات المودعين، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما تناولت دراسة (البلعزي، بن سليم، 2018) العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، حيث تم استخدام الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث، في التعرف على العلاقة بين عرض النقود والتضخم، حيث تم إجراء اختبار Johansson

للتكامل المشترك وأظهرت نتائج هذا الاختبار عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، مما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، وبناءً على ذلك تم تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) وذلك لتقدير العلاقة بين التضخم وعرض النقود، وقد بينت النتائج المتحصل عليها من خلال تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) إلى وجود علاقة طردية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الاقتصاد الليبي.

وفي دراسة (الدريز، منصور، 2022) والتي هدفت إلى اختبار وتحليل العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من 1985 إلى 2018، وتسعى إلى تحديد ما إذا كان عرض النقود يسبب التضخم، أو التضخم يسبب عرض النقود، أو وجود علاقة متبادلة بينهما، وذلك في الأجلين القصير والطويل، بهدف تمكين واضعي السياسات النقدية من الاستفادة من النتائج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي الكمي باستخدام برنامج EViews، مع تحليل بيانات السلاسل الزمنية لعرض النقود (M1) والتضخم (متمثلاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في ليبيا للفترة المحددة. تضمنت المنهجية: اختبار استقرار السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك، واختبار السببية: في الأجلين القصير والطويل، ومن أهم نتائج الدراسة:

في الأجل القصير: أظهرت النتائج وجود علاقة سببية دائرية (ثنائية الاتجاه) بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي، مما يعني أن كل متغير يسبب الآخر. في الأجل الطويل: عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود والتضخم، أي أن أيًا من المتغيرين لا يسبب الآخر في المدى الطويل.

التكامل المشترك: أثبتت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل، مما يشير إلى وجود علاقة توازن بينهما.

وتوصلت دراسة (Dekkiche, 2022) حول تأثير المعروض النقدي على معدل التضخم في مصر نهج VECM، إلى وجود روابط تكامل مشترك بين المتغيرات وبصرف النظر عن تأثيرات الناتج المحلي الإجمالي، كان لجميع العوامل المستقلة تأثير إيجابي على معدل التضخم بناءً على النتائج، فإن المعروض النقدي هو المتنبئ الأساسي طويل الأجل لمعدل التضخم في مصر، واعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لتحقيق هدف البحث، والذي يهدف إلى تحليل أثر المعروض النقدي على معدل التضخم في مصر.

وهدفت دراسة (Yiyei, 2022) إلى استقصاء التضخم في رومانيا، وتحديد مسبباته، وتحليل العلاقة بين عرض النقود والتضخم، كما تسعى الدراسة إلى التحقق من مدى ملائمة النظرية النقدية في سياق الاقتصاد الروماني وتقديم أدلة تجريبية تدعم هذه العلاقة، حيث تناولت العلاقة بين التضخم وعرض النقود في رومانيا، مع التركيز على المنظور النقدي النظري، وتقديم أدلة تجريبية للفترة من 2005 إلى 2021، واعتمدت على البيانات المقدمة من البنك الدولي والبنك الوطني الروماني للفترة من 2005 إلى 2021، وتضمنت المنهجية: استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل المتغيرات مثل معدل التضخم، وعرض النقود الواسع (M3)، وعرض النقود الواسع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، واختبارات الاستقرار: تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لتحديد استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، واختبارات التكامل المشترك: استخدام اختبار إنجل-جرانجر للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ونموذج الانحدار الذاتي المتجهي: (VAR) لتقدير العلاقة الديناميكية بين التضخم وعرض النقود.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- العلاقة طويلة الأجل: توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التضخم وعرض النقود في رومانيا عند مستوى دلالة 5%، مما يدعم الفرضية النقدية.
- تفسير التضخم: أظهرت النتائج أن التضخم يتأثر إيجابياً بمعدل التضخم في السنة السابقة، وكذلك بعرض النقود كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة، وتشير الدراسة إلى أن 60% من تغيرات التضخم يمكن تفسيرها بالتضخم وعرض النقود في السنوات السابقة.
- نمو عرض النقود، خلال الفترة 2005-2021، شهدت رومانيا زيادة في عرض النقود بمتوسط 11.63% سنوياً، بينما ظلت قيم التضخم عموماً دون 10%، ولم تنحرف بشكل كبير عن هدف التضخم، ومع ذلك نما عرض النقود بشكل أسرع من القيمة المضافة، خاصة في عامي 2020، 2021.
- عدم وجود تكامل مشترك: لم تُظهر اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، مما قد يُعزى إلى قصر فترة البيانات، بناءً على ذلك، تم تقدير نموذج VAR قصير الأجل.

- دراسة (Ofori, Danquah, Zhang, 2017) وتوصلت إلى أن عرض النقود هو محرك رئيسي للتضخم في غانا، وأن التحكم في السياسة النقدية مدعوماً باستقلال البنك المركزي، وهو أمر ضروري لتحقيق استقرار الأسعار، وكان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو فحص وتحديد العلاقة بين عرض النقود والتضخم في غانا، وتأكيد ما إذا كان عرض النقود يؤثر بشكل كبير على معدلات التضخم، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي لتحقيق هدف البحث.

- دراسة (Nguyen, Hoang, Le, 2022) تناولت تحليل العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم في فيتنام خلال الفترة (2005-2021)، وقد هدفت إلى فحص العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم في فيتنام، واعتمدت على المنهج على جمع بيانات ربع سنوية للمعروض النقدي (MS) إجمالي وسائل الدفع ومؤشر أسعار المستهلك (CPI) من الربع الأول لعام 2005 إلى الربع الرابع لعام 2021. بالاعتماد على برنامج Eviews 8 لإجراء التحليلات. تم تطبيق نموذج انحدار خطي لتقييم تأثير نمو المعروض النقدي (GMS) على مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات المتأخرة (lagged variables) لنمو المعروض النقدي والتضخم السابق، بالإضافة إلى متغيرات وهمية (dummy variables) لتغطية فترات عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: نمو المعروض النقدي والتضخم السابق هما من العوامل الرئيسية المؤثرة في التضخم في فيتنام، وأظهرت وجود علاقة إيجابية بين نمو المعروض النقدي والتضخم، حيث يؤدي زيادة المعروض النقدي بنسبة 1% في الربع السابق إلى زيادة مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.5071%، ويؤثر التضخم السابق بشكل كبير على التضخم الحالي.

- دراسة (Stylianou, Nasir, Waqas, 2023) تبحث في العلاقة طويلة الأمد وقصيرة الأمد بين المعروض النقدي والتضخم في باكستان، باستخدام البيانات السنوية الممتدة من عام 1981 إلى عام 2021، والهدف الرئيسي هو تقييم تأثير السياسة النقدية، وتحديدًا المعروض النقدي، على ديناميكيات التضخم في البلاد، ولتحقيق هذه الغاية، يتم استخدام نهج اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) وهو مناسب لتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات ذات أوامر التكامل المختلطة، وتكشف النتائج عن التكامل المشترك قصير الأمد وطويل الأمد بين التضخم والمعرض النقدي والبطالة وأسعار الفائدة، وأن البطالة تُظهر

ارتباطاً سلبياً بالتضخم، في حين يُظهر المعروض النقدي وأسعار الفائدة علاقة إيجابية، وتؤكد هذه النتائج على أهمية التدابير السياسية المخصصة لإدارة التضخم بشكل فعال.

– دراسة (HASSAN, 2013) توصلت إلى أنه للحفاظ على استقرار الأسعار ومعدل التضخم الأدنى، تحتاج نيجيريا إلى تقليل نمو المعروض النقدي وتحسين الناتج المحلي الإجمالي وخفض أسعار الفائدة وفرض تدابير صارمة لتقييد الواردات بالإضافة إلى خفض سعر الصرف جنباً إلى جنب مع استراتيجية استبدال الواردات، استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية من عام 1970 إلى عام 2012، واعتمدت على المنهج الكمي باستخدام نهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نمو النقود والتضخم في نيجيريا.

❖ الجانب النظري:

❖ مفهوم عرض النقود: يمكن تعريف عرض النقود على أنه: إجمالي كمية النقود المتاحة للتداول في اقتصاد معين في فترة زمنية محددة. كما أنه لا يقتصر مفهوم عرض النقود على العملة الورقية والمعدنية فقط، بل يشمل الودائع المصرفية التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقود، وفيما يلي بعض التعريفات التي توضح مفهوم عرض النقود (الجانبي 2014 ص57):

- المفهوم الضيق لعرض النقود M1: العملة في التداول لدى الجمهور CS والودائع تحت الطلب CD.
- المفهوم الواسع لعرض النقود M2: عرض النقود M1 مضاف إليها أشباه النقود DM.
- المفهوم الأوسع لعرض النقود M3: عرض النقود الواسع M2 مضاف إليه الأوراق المالية.

❖ مصادر عرض النقود:

- أ – السلطة التنفيذية بالدولة وهي الحكومة.
- ب- الجهاز المصرفي المتمثلة في البنك المركزي الذي يصدر جميع فئات العملة بمختلف أشكالها ويشرف على نشاط البنوك التجارية ويدير حسابات الحكومة، والبنوك التجارية التي

تدير عملية خلق النقود وما يعرف بالمضاعف النقدي من خلال قبول الودائع ومنح الائتمان (البية، 1970).

❖ **نظريات عرض النقود:** هناك العديد من النظريات التي تناولت عرض النقود وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية ومن بينها التضخم سوف نتناولها في جزئين هما: النقوديون والماليون. ❖ **أولاً: النقوديون:** ويمكن اجازها في نظريتين هما النظرية التقليدية لفيشر ومارشال، والنظرية الحديثة لفريدمان (شعيلي، حافظ، 2007).

1- **نظرية كمية النقود:** وهي الأساس في دراسة العلاقة بين النقود والتضخم .

معادلة فيشر: $M.V = P.Q$ حيث M عرض النقود، V سرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار، Q الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحاسية ، 1985).

تفترض النظرية الكلاسيكية أن كل من الناتج Q وسرعة دوران النقود V مستقرتان على المدى الطويل، وبالتالي أي زيادة في عرض النقود M ينعكس بشكل مباشر ومتناسب على ارتفاع المستوى العام للأسعار P .

2- **النظرية الحديثة لفريدمان:** قائدها فريدمان الذي أكد أن التضخم دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية حيث زيادة عرض النقود بمعدل يفوق نمو الناتج الحقيقي تؤدي حتماً إلى تضخم. 3 - **الكلاسيكيون الجدد:** يركزون على التوقعات الرشيدة، حيث أن الأفراد يتوقعون آثار السياسات النقدية مسبقاً، وبالتالي فإن التوسع النقدي قد يفقد أثره إذا توقع الجميع ارتفاع الأسعار (MISHIN 2013).

❖ **ثانياً الماليون:**

1- **المدرسة الكنزية:** ترى أن العلاقة بين عرض النقود والتضخم ليست ميكانيكية، بل تمر عبر قنوات الفائدة والاستثمار وإذا كان الاقتصاد في حالة ركود أو بطالة زيادة عرض النقود لا تؤدي إلى تضخم بل نمو اقتصادي.

2- **الكنزيون الجدد:** وهم يركزون على دور الصدمات الهيكلية والتأخير الزمني في انتقال أثر النقود إلى الأسعار، ويؤكدون على أن السياسة تؤثر على التضخم عبر قنوات معقدة مثل توقعات التضخم وأسعار الصرف (الدليمي، 1998).

❖ **قنوات انتقال السياسة النقدية الي التضخم:** هناك عدة قنوات نظرية تنتقل خلالها السياسة النقدية متمثلة في عرض النقود الي ارتفاع المستوى العام للأسعار وهي:

- 1- **قناة سعر الفائدة:** ارتفاع عرض النقود تتخفض على أثره أسعار الفائدة وفقاً لنظرية تفضيل السيولة، ومنها يزداد كل من الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، ومن ثم يرتفع الطلب الكلي، فإذا كان العرض الكلي غير مرّن ترتفع الأسعار.
- 2- **قناة سعر الصرف:** في اقتصاد مفتوح مثل ليبيا زيادة عرض النقود يؤدي الي الضغط على سعر الصرف العملة المحلية من خلال انخفاض سعر الفائدة وخروج رؤوس المال للخارج، والذي بدوره يرفع الطلب على العملة الأجنبية وتتنخفض قيمة العملة المحلية، مما يرفع كلفة الواردات ويحدث التضخم المستورد.
- 3- **توقعات التضخم:** إذا توقع الأفراد ورجال الأعمال أن البنك المركزي سيستمر في طباعة العملة وزيادة عرض النقود فإنهم يتوقعون ارتفاع الأسعار في المستقبل، مما يؤدي الي المطالبة برفع الأجور وارتفاع أكبر في المستوى العام للأسعار، مما يحول التوقعات الي حقيقة ويدفع التضخم الي الارتفاع (MISHIN 2013).

❖ **التضخم :** يشكل التضخم تحدياً دائماً لمعظم اقتصاديات دول العالم، لما له من آثار غير مرغوب فيها في نشاطات الوحدات الاقتصادية وفي معدلات النمو الاقتصادي.

أولاً: مفهوم التضخم:

هو الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهتم شريحة واسعة من أفراد المجتمع، ومن هذا فإن التضخم يجب أن يكون ارتفاعاً مستمراً وليس مؤقتاً، وأن يشمل شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهتم عموم أفراد المجتمع، وتعكس ظاهرة التضخم بشكل عام اختلال أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد بما يعكس ارتفاع مستوى النقود أي عرض النقود في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات، أو يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة (رانيا، الشيخ، 2021م).

وفيما يلي قانون حساب التضخم:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \frac{\text{المستوى العام لأسعار (في السنة الحالية) - المستوى العام لأسعار (في السنة السابقة)}}{\text{المستوى العام لأسعار (في السنة السابقة)}}$$

ثانياً: أسباب وأنواع التضخم:

- 1- **تضخم سحب الطلب Demand Full Inflation**: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد، مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، ويقال أن هناك (نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة).
- 2- **تضخم دفع الكلفة Cost Pull Inflation**: يواجه المنتجون أحياناً تزايداً مفاجئاً في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحياناً أمام نقابات عمال قوية متجبرة قادرة على رفع مستوى أجر العمال لديه، أو قد ترتفع أسعار بعض الموارد الأولية بشكل مفاجئ .
- 4- **التضخم المشترك Mixed Inflation**: قد ينشأ التضخم نتيجة سحب الطلب ودفع (الكلفة) سوياً.
- 5- **التضخم المستورد Imported inflation**: يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج (Curwen، 1981م).

ثالثاً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

يترتب على التضخم آثار اقتصادية واجتماعية يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- يترتب على التضخم إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار .
- 2- يترتب على التضخم اختلال ميزان المدفوعات، مما يدفع إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات.
- 3- يؤدي التضخم الى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تعيد التنمية في مراحلها الأولى (شبيحة، 1985).

4- يترتب على استمرار تصاعد الأسعار ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء مشروعات بصورة نهائية، التي ترتفع عناصرها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى العجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها.

5- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يعيق بأصحاب الدخل الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات، على حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة من تجار ومنتجين.

6- يُعمّق التضخم التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جسور الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضرورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

7- أخطار التضخم تمكن في طبيعته التراكمية متى تمكنت القوى التضخمية من النظام الاقتصادي تستفحل وتستشري بصورة تراكمية فيغدو التضخم لصيقا بالاقتصاد القومي (تادرس، 1983).

❖ قياس التضخم :

1- حساب الأرقام القياسية: (الرقم التجميعي البسيط)

$$\text{الرقم القياسي (الرقم التجميعي البسيط)} = \frac{\text{أسعار سنة المقارنة}}{\text{أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ثم تجري بعد ذلك عملية استخراج الوسط الحسابي لجميع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة ويكون هذا الرقم الذي يستخرج بموجبه هذه الطريقة هو الرقم القياسي للأسعار العام للسلع التي يمكن بحثها.

2- حساب الرقم القياسي لتكاليف المعيشة: (الرقم القياسي المرجح)

وتستخدم هذه الطريقة للتفريق بين الأهمية النسبية للسلع بالنسبة للمستهلك حيث لا يمكن أن تتساوى أهميتها في سلم أولويات وحاجات المستهلك.

3- قياس التضخم باستخدام المخفض الضمني: توجد ثلاث طرق للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالتالي إلى المخفض الضمني:

أ. الطريقة المباشرة: تقوم هذه الطريقة على أساس ضرب الكميات للسنوات الجارية في أسعار هذه الكميات في سنة الأساس.

ب. طريقة المخفض الحجمي: تقوم هذه الطريقة على أساس القيمة لسنة الأساس في رقم القياس حجمي يقيس التطور الحقيقي الذي حدث في الكميات، والرقم القياسي المناسب في هذه الحالة هو رقم لاسبير الحجمي.

ج. طريقة المخفض السعري: تقوم هذه الطريقة على أساس تقييم القيمة الجارية باستخدام رقم قياسي مناسب للأسعار تعطي أقل مما تعطيه مناسيب الكميات (Curwen ، 1981).

البيانات المستخدمة:

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) تحليل البيانات المستخدمة في ورقة التضخم و عرض النقود بالمفهوم الضيق

السنة	عرض النقود بالمفهوم الضيق	التغير في عرض النقود بالمفهوم الضيق *	معدل النمو القياسي للنقد بالأسعار 2003	الرقم القياسي للمعيشة بالأسعار 2003	معدل النمو القياسي للمعيشة بالأسعار 2003 %	التضخم	التغير في التضخم *
2000	4733.8		124.17			-2.9	
2001	5144.2	410.4	113.17	8.669568	-8.8588	-8.9	-6
2002	6160.5	1016.3	102.04	19.75623	-9.8348	-9.8	-0.9
2003	6265.7	105.2	100	1.707654	-1.9992	-2	7.8
2004	10536.6	4270.9	101.3	68.16317	1.3	1.3	3.3
2005	14028.1	3491.5	103.9	33.13688	2.5666	2.7	1.4
2006	16343	2314.9	105.5	16.50188	1.5399	1.54	-1.16
2007	22837.5	6494.5	112	39.73873	6.1611	6.16	4.62
2008	34414.6	11577.1	123.7	50.69338	10.446	10.45	4.29
2009	38169.4	3754.8	126.7	10.91049	2.4252	2.43	-8.02
2010	41321.2	3151.8	129.8	8.2574	2.4467	2.45	0.02
2011	53437.1	12115.9	150.5	29.32127	15.948	15.95	13.5
2012	59213.7	5776.6	159.6	10.81009	6.0465	6.04	-9.91

مصدر البيانات : أعداد مختلفة من النشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي - إعداد الباحثين.

لغرض دراسة العلاقة بين التضخم و عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي باستخدام بيانات سنوية للفترة (2000 -2023) ومن أجل أن تكون العلاقة قابلة للقياس

والتحليل الكمي، سيكون الاعتماد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية (ARDL)، الذي يبحث في العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، ومنهجية (ARDL) تستخدم مع السلاسل الزمنية بشرط إن لا تكون احد السلاسل متكاملة عند الفرق الثاني $I(2)$ ، فهي تتعامل مع السلاسل الزمنية المتكاملة عند المستوى $I(0)$ أو المتكاملة عند الفرق الأول $I(1)$ أو بخليط ما بينهما $I(0)$ و $I(1)$.

توصيف نموذج الدراسة:

يمكن صياغة النموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين التضخم في الاقتصاد الليبي وفق الدالة التالية:

$$INF_t = f(M_1) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

INF_t : معدل نمو الأرقام القياسية للمعيشة (للتضخم) وهو متغير تابع.

M_1 : عرض النقود بالمفهوم الضيق وهو متغير مستقل.

لأغراض هذه الدراسة سيستخدم نموذج انحدار خط لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات لتظهر الدالة على النحو التالي:

$$INF_t = a + \beta M_1 + u_1 \dots \dots \dots (2)$$

لكن نتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، فإن سلسلة الأرقام القياسية (تمثل التضخم) عبارة عن نسب مئوية، بينما سلسلة عرض النقود بالمفهوم الضيق مقدرة بالمليون دينار ليبي، ومن أجل استخدام الصيغة الرياضية المناسبة، فامن الأفضل هنا عدم الاعتماد على الدالة الخطية البسيطة واستخدم إحدى الدوال مثل الدالة كسرية بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفيها لتصبح دالة خطية لوغاريتمية مزدوجة أو الصيغة النصف لوغاريتمية^{*}، والأخيرة التي تم اعتمادها في هذه الورقة كما يلي:

$$e^{INF_t} = a M_t^\beta$$

$$a = e^g$$

*. الصورة الأصلية للدالة

$$INF_t = g + \beta \ln M_t + u_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث: g : اللوغاريتم الطبيعي لـ a

❖ اختبار الاستقرار :

من أجل تقاد الحصول على انحدار زائف يجب التأكد من استقرار السلاسل الزمنية التي ستستخدم في تقدير الانحدار من خلال إجراء اختبار جذر الوحدة لكل سلسلة متغير من متغيري النموذج بشكل مفرد وتحديد رتبة تكاملها وهناك العديد من الاختبارات لهذا الغرض، اختير منها اختبارين للكشف عن جذر الوحدة، الأول اختبار ديكي فولر المطور ADF والثاني اختبار فليبس بيرون PP من خلال برنامج E-views وفيما يلي النتائج الإحصائية إلي تم الحصول عليها من تطبيق الاختبارين:

الجدول رقم (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية للمتغيرات

اختبار فليبس بيرون PP			اختبار ديكي فولر الموسع ADF			المتغيرات
مع الثابت و الاتجاه	مع الثابت و الاتجاه	مع الثابت و الاتجاه	مع الثابت و الاتجاه	مع الثابت و الاتجاه	مع الثابت و الاتجاه	
المستوى						
INF_t	-3.271**	-3.2373	-1.8558*	-2.1192	-2.1115	-1.7963*
$\ln M_t$	-2.756*	-0.5267	4.0852	-2.3450	-0.6486	3.5875
الفرق الأول						
$D INF_t$	-4.637**	-4.821**	-4.7335	-4.249**	-5.956**	-4.32**
$D \ln M_t$	-1.4403	-4.168**	-0.8005	-3.844**	-8.049**	2.145**

المصدر : إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج E-Views13 *** معنوية عند مستوى 1% حسب

قيم الجدولية لـ (t-Statistic)

** معنوية عند مستوى 5% حسب قيم الجدولية لـ (t-Statistic)

اظهر الاختبارين (PP ، ADF) وجود جذر الوحدة في سلاسل المتغيرات وبالتالي فإنها غير مستقرة عند المستوى، بينما مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أن السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى $I(1)$ ، وهذا يسمح بإمكان إجراء اختبار التكامل المشترك.

❖ اختبار التكامل المشترك :

طالما أن سلاسل المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen) لاختبار مدى وجود توازن في الأجل الطويل. كما يمكن استخدام منهجية انجل جرانجر (Engle-Granger) لان عدد المتغيرات اثنان فقط ومستقرات عند الفرق الأول. ولكن سيتم استخدام منهجية (ARDL) التي يمكن تطبيقها طالما المتغيرات مستقرة في المستوى أو عند الفرق الأول ما لم يكون هناك متغير مستقر عند الفرق الثاني وهو الأفضل مع السلاسل الزمنية القصيرة.

تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة لنموذج:

قبل القيام بالاختبار (ARDL) يجب تحديد عدد فترات الإبطاء المناسبة من خلال مجموعة من المعايير الموجودة مع أن برنامج E-Views عند استخدام اختبار (ARDL) يقوم بتحديد ما بشكل تلقائي وهذا لا يمنع من حسبها كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تحديد فترة الإبطاء

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-98.12080	NA	47.45133	9.535315	9.634793	9.556904
1	-54.22587	75.24845*	1.066070*	5.735797*	6.034232*	5.800566*
2	-50.97874	4.948013	1.162275	5.807499	6.304891	5.915446
3	-49.65808	1.760874	1.552523	6.062675	6.759023	6.213800

المصدر : إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج E-Views13 . * فترة الإبطاء المثلى للمعيار.

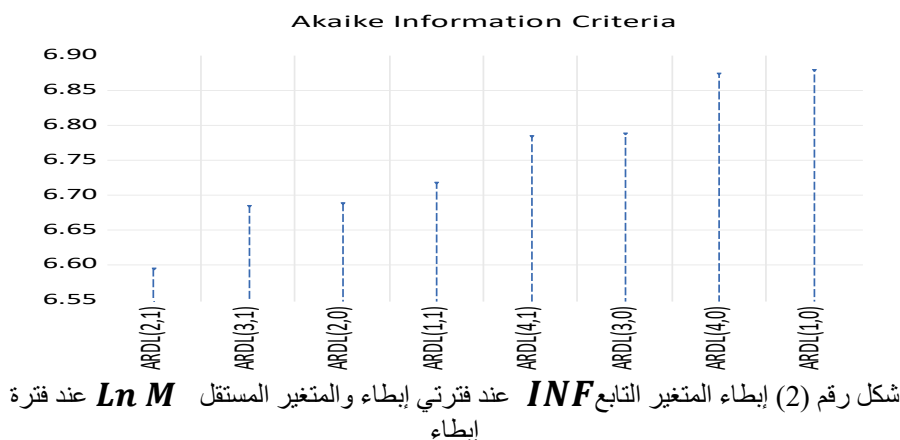
من خلال النتائج الموجودة في الجدول رقم (3) تؤكد كل المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي واحد. بينما اختبار (ARDL) يحد النموذج الأفضل عند إبطاء المتغير التابع INF عند فترتي إبطاء والمتغير المستقل $Ln M$ عند فترة إبطاء واحدة كما في الشكل التالي رقم (2):

تم النشر في : 2025/11/29

تم القبول في: 2025/11/27

تم الاستلام في : 2025/11/10

www.doi.org/10.62341/HCSJ



• نتائج اختبار (ARDL):

بعد تحديد فترة الإبطاء يمكن تقدير نموذج (ARDL) لمعرفة هل توجد علاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة من عدمها. من خلال النتائج التالية:

الجدول رقم (4) نتائج اختبار الحدود (ARDL)

Test Statistic		Value					
F-statistic		4.982069					
		10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760	
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580	

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر : إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج E-Views13 .

يتضح من النتائج المتحصل عليها الجدول رقم (4) من اختبار التكامل المشترك على أساس اختبار الحدود (ARDL) بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق للاقتصاد الليبي بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين سلاسل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، وذلك لأن

القيمة الإحصائية المحسوبة (F) اكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى والأعلى مما لا يمكن القبول بفرض عدم وجود تكامل مشترك، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق للاقتصاد الليبي.

❖ نموذج تصحيح الخطأ :

يتضح من النتائج السابقة أن سلاسل الدراسة تتصف بصفة التكامل المشترك لذلك يجب تقدير العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي في الأجلين القصير والطويل والحصول على مقدر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وكانت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ مع ثابت غير مقيد كالتالي:

الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (معادلة الأجل القصير)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	
COINTEQ*	-0.763189	0.186730	-4.087124	0.0006	***
D(IF3(-1))	0.442750	0.183519	2.412554	0.0261	**
D(LMS)	16.96810	5.761367	2.945152	0.0083	***
$R^2 = 0.47$	F=10.24	Prob (F-statistic) = 0.0008		DW=1.766	

المصدر : إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج E-Views13 .

من الجدول رقم (5) المهم هنا هو معامل COINTEQ وهي قيمة معدل تصحيح الخطأ أو سرعة تعديل الاختلالات التي تحدث في الأجل القصيرة نحو التوازن الأجل الطويل والتي تساوي (- 0.763189) وهي قيمة سالبة ومعنوية عند 1%، ويبين اختبار F أن نموذج الأجل القصير المقدر في الجدول رقم (5) معنوي ككل، والمعلومات المقطرة معنوية عند 5% حسب اختبار t ، كما لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي. بالتالي إن معدل التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل سنة بمعدل 76.32%، حيث كلما اقترب معامل التعديل من الواحد كانت سرعة التعديل عالية، وسرعة التعديل هنا متوسطة لان الاختلال الذي يحدث في فترة معينة (سنوية) يحتاج لأقل سنة وأربعة اشهر لإحداث التوازن ($1/0.7632 \cong 1.31$)، بعد كل صدمة في النموذج نتيجة تغير عرض النقود بالمفهوم الضيق. وإن عرض النقود والتضخم السنة

السابقة استطاعت تفسير 47% من التغيرات الحاصلة في التضخم الحالي. كما يمكن الحصول على العلاقة في الأجل الطويل من اختبار التكامل المشترك (ARDL).

الجدول رقم (6) نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل

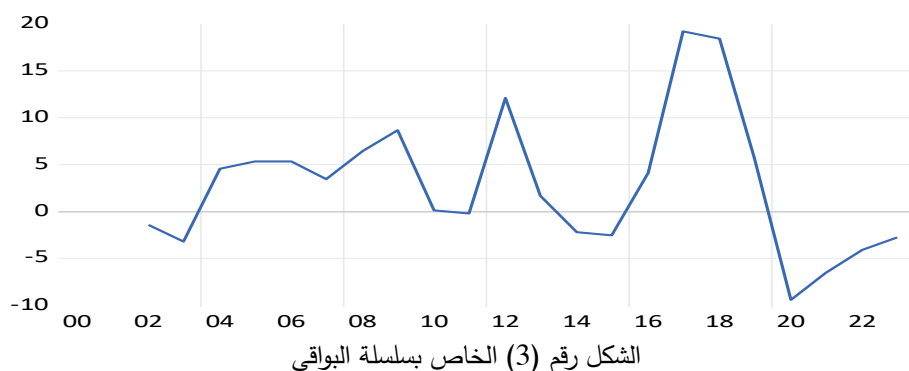
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMS(-1)	4.881372	1.838661	2.654851	0.0152
C	-49.23415	20.44078	-2.408624	0.0258

المصدر : إعداد الباحثين بناءً على مخرجات برنامج EViews13 .

$$INF_t = -49.23 + 4.88 \ln M_t + e_t \dots \dots \dots (4)$$

من الجدول رقم (6) الإشارات حسب المتوقع ومتطابق مع النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ومن خلال الشكل رقم (3) الخاص بسلسلة البواقي يظهر خلوها من جذر الوحدة وأنها مستقرة عند المستوى باحتمال الخطأ 5%.

ARDL Cointegrating Series



ويمكن وضع دالة العلاقة في الأجل الطويل في شكلها الأصلي كالآتي:-

$$e^{INF_t} = M_t^{4.88} u_t \dots \dots \dots (5)$$

من الملاحظ اختفاء المقطع من المعادلة رقم (5) لأن قيمة تكاد تساوي الواحد الصحيح لذلك لا يظهر في المعادلة ($e^{-49.23} = 1$). وإشارة معلمة عرض النقود موجبة مما يؤكد العلاقة الطردية بين عرض النقود و التضخم وان عرض النقود عندما يتغير بمقدار 1% يؤدي لتغير معدل التضخم بمقدار 0.0488 وكلما ازداد عرض النقود سيؤدي لزيادة التضخم بمعدل متناقص. ويمكن القول ينمو عرض النقود بمعدل 1% سينمو الرقم القياسي للمعيشة بمعدل 4.88%.

❖ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من أن النتائج المتحصل عليها من تقدير العلاقة بين التضخم وكلا من عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي هي نتائج سليمة وتتمتع بالكفاءة وعدم التحيز من خلال إخضاع سلسلة البواقي لعدد من الاختبارات كما في الجدول التالي رقم (7) :

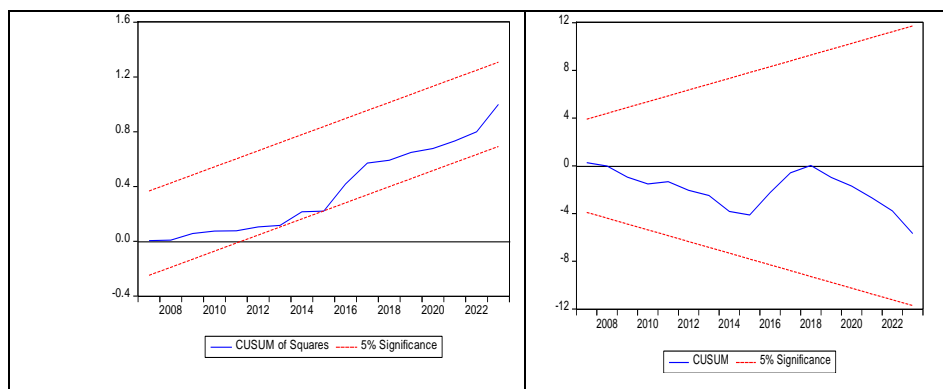
الجدول رقم (7) نتائج اختبارات التشخيص

النتيجة (سلسلة البواقي لنموذج المقدر)	معنوية الاختبار	القيمة الإحصائية	اسم الاختبار
التوزيع طبيعي	0.075745	0.5555	Jargue - Bera
لا تعاني من مشكلة تجانس التباين	0.5065	1.6554	Breusch-Pagam
لا تعاني من مشكلة تجانس التباين الشرطي	0.2932	1.1050	ARCH
لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي	0.9259	0.07736	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج	0.378	1.01205	Ramesy RESET

المصدر : إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 13 .

نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعلومات النموذج :

من أجل التأكد من عدم وجود أي تغيرات هيكلية في البيانات المستخدمة تم إجراء اختبارين الأول المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) الثاني اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM SQ) وكانت النتائج في الشكل التالي رقم (4) :



المصدر : إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج EViews10 .

الشكل رقم (4) المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي يتضح من كل النتائج الموجودة في الجدول رقم (7) الشكل رقم (4) أن النموذج المقدر قد اجتاز كل الاختبارات الإحصائية بنجاح وأصبح يمكن الاعتماد على مقدرات العلاقة بين التضخم وعرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي. إن التغيرات التي تحدث في التضخم في المستقبل يمكن التنبؤ بها. بينما أوضحت اختبارات السببية المزدوجة على وجود علاقة سببية قصيرة الأجل في اتجاه واحد من عرض النقود إلى الرقم القياس للمعيشة.

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LP3 does not Granger Cause LMS	23	1.66160	0.2121
LMS does not Granger Cause LP3		16.6164	0.0006

❖ مناقشة النتائج:

- يمكن من خلال مقارنة النتائج المتحصل عليها الإشارة إلى ما يلي:
1. أن هناك علاقة تكامل مشترك بين سلاسل متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي توجد علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
 2. الاختلالات التي تحدث في النموذج بالأجل القصير تحتاج لسنة وستة عشر أسبوعاً لرجوع التوازن من جديد.

3. العلاقة في الأجل القصير وأضحت أن التضخم الحالي يتأثر بشكل طردي بعرض النقود الحالي بالمفهوم الضيق وبالتضخم الحاصل في الفترة السابقة.
4. في الأجل القصير عندما ينمو عرض النقود بمعدل 1% يزداد التضخم بمقدار 0.17.
5. في الأجل الطويل عندما ينمو عرض النقود بمعدل 1% يزداد التضخم بمقدار 0.0488.
6. عندما يزداد عرض النقود سيؤدي ذلك لزيادة التضخم بمعدل متناقص.
7. بينما العلاقة في المدى الطويل كان الأثر الأكبر لعرض النقود بالمفهوم الضيق.
8. اجتاز النموذج المقدر كل الاختبارات الإحصائية بنجاح، وأصبح يمكن الاعتماد عليه لتنبؤ بالتغيرات التي يمكن أن تحدث في المستقبل.
9. اختبارات السببية المزدوجة في الأجل القصير أوضحت أن هناك علاقة بالاتجاه واحد فقط من عرض النقود بالمفهوم الضيق إلي ومعدل التضخم.
- كل ما سبق يتوافق مع فرضية فريدمان وهي أن التضخم هو نتيجة لزيادات عرض النقود وبالتالي نقبل فرضية هذه الدراسة.

قائمة المراجع:

- P. J. Curwen . كروين؛ ترجمة محمد عزيز (1981)، التضخم، منشورات جامعة قاريونس.
- ابدحمان، مايكل (1999)، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة. (ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور)، دار المريخ للنشر، الرياض.
- البلعزي، مصطفى، بن سليم، سالم (2018) (العلاقة بين عرض النقود و التضخم في ليبيا للفترة 1981-2016م)، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الاسمرية، زليتن، ليبيا.
- البيه، عبد المنعم (1970)، النقود والمصارف مع دراسة تطبيقية لهما في ليبيا، منشورات الجامعة الليبية كلية الاقتصاد والتجارة، بنغازي، ليبيا.
- الحاسية، ميلود جمعة (1985)، النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي، منشورات الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا.

- حسين، مجيد علي؛ سعيد، عفاف عبد الجبار (2003). مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- خليل، سامي (1994)، النظريات الاقتصادية الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، كلية التجارة، جامعة الكويت.
- خليل، سامي (1994)، نظريات الاقتصاد الكلي الحديث، الكتاب الثاني، جامعة القاهرة، الكويت.
- الدريدر، عبدالحكيم، منصور، عبدالباسط (2022) (دراسة العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد الليبي باستخدام منهجية تودا - ياماموتو)، بحث منشور بمجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، جامعة سبها، ليبيا.
- الدليمي، خالد علي (1998)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الانيس مصراتة ليبيا.
- دويدر، محمد؛ الفولي، أسامة (2003)، مبادي الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- الديغه، عبدالله محمد حسن، شادي، سليم عبدالله محمد (2022)، (العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)) ، بحث منشور بمجلة البيان العلمية المحكمة، جامعة سرت، ليبيا.
- شيحة، مصطفى رشدي (1985)، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر.
- عطية، عبد القادر محمد (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية.
- عمرو، حافظ شعيلي (2007)، النقود والمصارف وعمليات التحويل الخارجية، منشورات جامعة الفاتح سابقاً، ليبيا.
- متولي، مختار محمد (1993)، النظرية الاقتصادية مدخل رياضي، الطبعة الثانية، جامعة الملك سعود عمادة شؤون المكتبات، السعودية.
- مدحت، صبحي تادرس؛ العقاد، محمد (1983)، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

معتوق، سهير محمود (1989)، **النظريات والسياسات النقدية**. دار المصرية اللبنانية القاهرة مصر .

المراجع الأجنبية :

(MISHKIN 2013) **THE ECONOMICS OF MONEY, BANKING AND FINANCIAL MARKETS**, Columbia university .

DEKKICHE, Djamal, Kanghyock Koh, Xuan Zhang (2020), **“Short-Term Impact of COVID-19 on Consumption and Labor Market Outcomes: Evidence from Singapore”**, DISCUSSION PAPER SERIES, IZA DP No. 13354 (June , 2020) , IZA Institute of Labor Economics, www.iza.org.

HASSAN, JAKADA AMINU(2013), **RELATIONSHIP BETWEEN MONEY GROWTH AND INFLATION: EMPIRICAL EVIDENCE FROM NIGERIA**, Universiti Utara Malaysia.

Nguyena, Van Anh, Hoanga, Thi Thanh Tung, Lec, Duc Anh (2022), **A study on the relationship between money supply and inflation in Vietnam from 2005 to 2021**, Growing Science Ltd, Vietnam.

Ofori1, Collins Frimpong; Danquah, Benjamin Adjei; Zhang, Xuegong (2017), **The Impact of Money Supply on Inflation A Case of Ghana**, Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR), Chain.

Rajab Ibrahim Ismail and Ammar esam Al-sammarree, Nadya Abdul jabbar ALshareeda, mohammed Adel ALaraifi (2021), **THE IMPACT OF MONETARY POLICY INSTRUMENTS ON GDP AND INFLATION IN THE KINGDOM)F BAHRAIN ALIGNED WITH 2030 VISION**, Volume10, Information sciences Letters, An International.

StylianouID, Tasos; Nasir, Rakia, Waqas, Muhammad (2024), **The relationship between money supply and inflation in Pakistan**, journal.pone.0301257, Pakistan.

تم النشر في : 2025/11/29

تم القبول في: 2025/11/27

تم الاستلام في : 2025/11/10

www.doi.org/10.62341/HCSJ

yiyei, Adina (2020), **The Correlation between Inflation and Money Supply**, DISCUSSION PAPER SERIES, “Ovidius” University Annals, Economic Sciences Series, Volume XXII, Issue 1 /2022, Ramona.